

أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية المدرجة في السوق المالي السعودي «تداول»

د. محمد بن سعد البراك

أستاذ مساعد

فاطمة نبيل الصالح

باحث مستقل

قسم المالية
كلية إدارة أعمال
جامعة الملك فيصل
المملكة العربية السعودية

الملخص

تعمل البنوك الإسلامية على الالتزام بمبادئ وضوابط الشريعة الإسلامية في قراراتها مما له تأثير على ربحية البنك وقيمتها السوقية والذي بدوره له ارتباط في قرارات اختيار هيكل رأس المال. ولاختبار ذلك أجريت هذه الدراسة بهدف التعرف على أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية السعودية. واختبرت الدراسة في مجتمع البنوك الإسلامية المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي (تداول)، لعينة مكونة من أربعة بنوك، هي: (الراجحي، الجزيرة، البلاد، الإنماء) لمدة خمسة سنوات من (2017-2021)م. وتم اعتماد مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والقياسية متمثلة بالوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والقيمة العظمى والدنيا، وأسلوب الانحدار البسيط؛ وذلك لتلخيص العلاقة بين هيكل رأس المال ونسب الربحية حيث شمل النموذج متغيران مستقلان متمثلان بنسبة التمويل الداخلي والخارجي بينما تمثل نسب الربحية المتغير التابع. وفي ظل افتراض عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال في المتغيرين التابعين (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) على نسبة ربحية البنك. ومن خلال الاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews، توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لهيكل رأس المال على العائد على الأصول. كما أوجدت الدراسة علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية لنسبة التمويل الداخلي على العائد على حقوق الملكية. وكذلك وجود أثر طردي ذو دلالة إحصائية لنسبة التمويل الخارجي على العائد على حقوق الملكية. بينما حجم المصرف كان له تأثير طردي وذو دلالة إحصائية على ربحية البنوك الإسلامية السعودية.

الكلمات المفتاحية: مالية الشركات، هيكل رأس المال، البنوك الإسلامية، الأداء المالي.

المقدمة

تختلف طبيعة ودرجة اعتماد البنوك الإسلامية على مصادر التمويل الخارجية عن الشركات الصناعية والخدمية، وذلك لاختلاف طبيعة نشاطها الذي يعتمد على الودائع المصرفية بشكل رئيسي كمصدر للتمويل، بالإضافة لخضوعها لقيود تنظيمية من الجهات الرقابية المسؤولة. لذا تقوم البنوك الإسلامية بالمقارنة والمفاضلة بين مصادر التمويل المختلفة لمحاولة الوصول إلى الهيكل التمويلي الأمثل الذي يعظم قيمة المنشأة، حيث أن تلك القيمة هي محصلة لقيمة الدين بالإضافة إلى حقوق الملكية. وبناء على الأهداف التي تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيقها من خلال أعمالها وأنشطتها والمتمثل بالهدافة إلى تعظيم ثروة الملاك كهدف رئيسي لها، تعمل المنشآت على استغلال الموارد المتاحة بشكل أمثل لضمان نمو واستمرارية البنك. كما تلتزم البنوك الإسلامية بدورها بضوابط ومبادئ الشريعة الإسلامية في قرارات التمويل وصيغته وذلك مما له شأن في التأثير بقيمة المنشأة وربحيتها؛ مما له من ارتباط في قرارات اختيار تركيبه هيكل رأس المال والأصول. حيث نمت الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في مصارف المملكة خلال العقد الماضي نموا كبيرا حيث شكلت نحو 51% من إجمالي أصول النظام المصرفي السعودي و67% من إجمالي المطلوبات في يوليو 2016، وهو أعلى مستوى سجل على نطاق الدول

* تم استلام البحث في سبتمبر 2022، وقبل للنشر في نوفمبر 2022، وسيتم نشره في سبتمبر 2024.

التي تنتشر فيها الخدمات المصرفية الإسلامية والتقليدية. كما وتستحوذ المملكة على نحو 19% من إجمالي الأصول العالمية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومن المرجح أن تبلغ نسبة 25% بحلول عام 2030م (كلمة معالي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي في المؤتمر العالمي الثالث والعشرين للمصرفية العالمية الإسلامية، 2016).

ونظرًا لهذا الدور الكبير الذي يتمتع به الجهاز المصرفي الإسلامي السعودي، فإن غرض هذه الدراسة يتمحور حول اختبار أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية المدرجة في السوق المالي السعودي.

الإطار النظري والدراسات السابقة الإطار النظري

مفهوم هيكل رأس المال ومكوناته (Concept of Capital Structure):

يعرف هيكل رأس المال على كونه المزيج «الأمثل من مصادر التمويل سواء عن طريق الديون أو حقوق الملكية. ويعرف أيضا على أنه: المكونات التفصيلية لكل من جانبي ميزانية المنشأة ويتحدد مدى توازن الهيكل المالي بمدى التناسق بين كل من أصولها وخصومها، وهذا ما يطلق عليه منهج التغطية في التمويل. أما هيكل التمويل هو مفهوم الرافعة المالية أو المتاجرة على الملكية ويقصد به اللجوء إلى الدين كمصدر للتمويل إلى جانب حقوق المساهمين وهو يشير إلى الجانب الأيسر من الميزانية» (خلف وآخرون، 2018: 159).

مصادر هيكل رأس المال:

تنقسم مصادر التمويل استنادًا للفترة الزمنية التي يتوقع فيها السداد أو التصفية فيها وذلك حسب الاحتياج، لذا تنقسم هذه المصادر إلى مصادر داخلية وخارجية وهي:

- 1- التمويل القصير الأجل: وتلجأ لها المنشأة لتمويل النقص في النقدية والمخزون السلعي، وتمثل مصادره في:
 - الائتمان التجاري: ويتمثل في التسهيلات التي يمنحها المورد للتاجر، وتنشأ بقيام المنشأة بالشراء الآجل، بهدف تمويل جزء من رأس المال الجاري أو العاملة به، وذلك أما بكمبيالات أو على شكل حساب جار. وتمتص المنشآت الكبيرة من حيث الأصول والنشاط وارتفاع الملاءة المالية بقدرة عالية في الاستفادة من هذا النوع من مصادر التمويل مقارنة بالمنشآت الصغيرة الحجم.
 - الائتمان المصرفي: ويتمثل في القروض المصرفية التي لا يتجاوز تاريخ استحقاقها سنة واحدة. وتتم به عملية السداد وفق اتفاق وشروط محددة مقابل عائد مالي يتم الاتفاق عليه مسبقًا. وهو نوعان الائتمان المصرفي مكفول الضمان والائتمان المصرفي غير المكفول بضمان كالتسهيلات الائتمانية الملزمة والمحدودة (السهلاوي، وعبدالقادر، 2017: 360).
 - الأوراق التجارية: وتمثل بأوراق دين تصدرها الشركات الكبيرة بهدف الاقتراض، حيث تمثل حقًا موضوعه مبلغًا من النقود. وتعد قابله للتداول بالطرق التجارية، وفي العادة تكون مدة استحقاقها أقل من سنة.
 - بيع الديون أو التمويل مقابلها: «هناك شركة متخصصة تقوم بشراء الديون من أصحابها، مقابل خصم بنسبة معينة من قيمتها الاسمية، كما إنه يمكن الحصول على تمويل بضمان هذه الديون» (الفتاح، 2016: 138-141).
 - القبولات المصرفية: ويتمثل بأدوات دين تصدرها البنوك التجارية، متمثلة بسحوبات بنكية يستعين بها المستوردون المحليون لاستيراد بضاعة أجنبية على الحساب. وتستخدم في حال عدم امتلاك المستورد سيولة كافية لثمن البضاعة (خربوش وآخرون، 2011: 46).
 - البيع التأجيري: ويتمثل بعقد بين جانبيين يقدم به البائع أصلًا ثابتًا ينتفع به المستأجر وتنتقل له ملكيته مقابل سداد عدد من الأقساط التي تمثل في مجموعها القيمة الإيجارية للأصل وثمانه.
- 2- مصادر التمويل متوسط الأجل: ويتمثل في القروض التي يتراوح عمرها أو تاريخ استحقاقها بين 2 إلى 7 سنوات وتشمل:
 - القروض المصرفية: والتي تحصل عليها المنشآت أو الأفراد وبه يتم الاتفاق على تاريخ استحقاق القرض ومعدل الفائدة عي القرض وآلية سداد القرض (السهلاوي، وعبدالقادر، 2017: 390).
 - تمويل المعدات: وهو الاستعانة بالتسهيلات البنكية القائمة في تمويل المعدات.

- 3- مصادر التمويل طويلة الأجل: ومنها أموال الملكية والتي تضم:
- الأسهم الممتازة والعادية: وتمثل حصة من الملكية تعطي حاملها جملة من الحقوق. وتمثل الأسهم الممتازة والعادية تمويل دائم للمنشأة حيث تحمل عدد من القيم (اسمية ودفترية وسوقية)، وفي حالة الأسهم العادية فهي تحمل قيمة حقيقية/تصفوية وهي القيمة المتوقعة الحصول عليها في حال تم تصفية المنشأة وسدادها التزاماتها لكل من أصحاب الديون والأسهم الممتازة (السهلاوي، وعبدالقادر، 2017: 392: 396).
 - الأرباح المحتجزة: وهي مصدر تمويل ذاتي للأرباح التي تم تحقيقها ولم يتم توزيعها على الملاك.

النسب المالية لهيكل رأس المال:

وتساعد هذه النسب على إدارة الهيكل المالي للبنك وذلك بتسليط الضوء على نقطتين رئيسيتين وهما:

التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية، ومن أهم النسب التي تتعلق بهيكل رأس المال هي:

1- نسبة التمويل الداخلي للموجودات.

تظهر هذه النسبة مدى الاعتماد على التمويل الداخلي (الذاتي) للموجودات. ويعد ارتفاعها مؤشراً إيجابياً على وضع البنك، إلا أن ذلك قد لا يكون في مصلحة البنك دائماً حيث لابد من الاستعانة بمصادر التمويل الخارجية لكونها تُسهم بالعائد على حقوق الملكية وبما لا يؤثر على الاستقلال المالي للبنك. وبناء على ذلك لابد من الموازنة بين المصدر التمويلية وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في التمويل (خلف، وآخرون، 2018: 161-162).

2- نسبة التمويل الخارجي للموجودات

وتعكس هذه النسبة مدى الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية (كالديون). ويعد ارتفاعها مؤشراً سلبياً؛ حيث أنها تشكل عبئاً مالياً للمنشأة. ويختلف الأمر بالنسبة لقطاع البنوك؛ وذلك لطبيعة نشاطها القائمة على الاقتراض. كما للديون عدد من المزايا التي تستفيد منها المنشأة المقترضة كالوفورات الضريبية التي تحصل عليها والتي بدورها ترفع نصيب السهم من الأرباح المحققة.

مفهوم الربح والربحية

- مفهوم الربح: ويقصد به الزيادة في صافي الربح من خلال الملكية لفترة زمنية محددة. ويمكن قياس الربح من خلال الفارق بين قيمة إجمالي الإيرادات وإجمالي المصروفات.
- مفهوم الربحية: وتعد من المؤشرات الرئيسية لتقييم أداء البنك، والتي بدورها تعزز ثقة الأطراف المتعاملة بإمكانية البنك في استخدام موارده بكفاءة عالية. وهي «العلاقة بين الأرباح التي يحققها البنك والاستثمارات التي أسهمت في تحقيقها». لذا تعمل البنوك على تحقيق أهدافها في الربحية عبر قراري الاستثمار والتمويل (الفتاح، 2016: 138-141).

الدراسات السابقة

تناول هذه الدراسة أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية، وتعد من المواضيع البارزة التي يتناولها الباحثون من مختلف دول العالم، باختلاف الأساليب والنماذج المتبعة بها. فتتميز هذه الدراسة بتطبيقها على مجتمع البنوك الإسلامية المدرجة في السوق المالي السعودي والذي تندر فيه المنشورات العلمية ذات الصلة، والمتعلقة بهيكل رأس المال في البنوك الإسلامية تحديداً. حيث توجد أطروحات تبحث في هيكل رأس المال للقطاع المصرفي بأكمله من مختلف الدول كما وباختلاف في المتغيرات التابعة والمستقلة عن موضوع الدراسة الحالية. حيث يقوم هذا البحث على قياس أثر هيكل رأس المال عبر نسبي التمويل الداخلي والخارجي، على الربحية كمتغير تابع، والتي يتم قياسها عبر نسبي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

دراسة (عواد وصبيحي، 2021): وبحثت هذه الدراسة عن أثر المسؤولية الاجتماعية على ربحية البنوك ممثلة بنسب العائد على الأصول والعائد حقوق الملكية. حيث استخدمت الدراسة عينة من ثلاثة بنوك إسلامية مساهمة في سوق

الأسهم الأردني من سنة 2015 إلى 2019. ومن خلال الإحصاءات الوصفية وتحليل الانحدار البسيط وتحليل الانحدار المتعدد، توصلت الدراسة إلى رفض جميع فرضياتها العدمية وقبول الفرضيات البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 للمسؤولية الاجتماعية ممثلة بـ(القروض الحسنة والتبرعات) على مؤشرات ربحية البنك مقاساً بالعائد على الأصول أو على حقوق الملكية.

دراسة (نعيمة وكريمة، 2021): وهدفت إلى التعرف على الهيكل المالي للبنوك الإسلامية ومؤشرات قياسه. لعينة متمثلة بـ 11 بنك إسلامي ثلاث دول خليجية (الكويت، السعودية، الإمارات) للفترة (2013-2019)، ومن خلال التحاليل الإحصائية، أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية لهيكل رأس المال (حقوق الملكية/ الموجودات) على العائد على الموجودات وبالإضافة إلى العائد على حقوق الملكية والعائد المخفض للسهم، كما أوجدت الدراسة تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية لهيكل رأس المال مقاساً بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع على العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية وعائد السهم المخفض، وتأثير إيجابي غير معنوي لنسبة إجمالي المطلوبات إلى الموجودات على كل من العائد على الموجودات وحقوق الملكية والسهم المخفض.

دراسة (Noreen & Qayyum, 2019): تناولت هذه الدراسة أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية والتقليدية في باكستان خلال فترة 2006 - 2016. لعينة متضمنة عشرة بنوك، وبافتراض عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (هيكل رأس المال) في المتغيرات التابعة (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ونصيب السهم من الأرباح المحققة). بتطبيق اختبار T وتحليل الانحدار، خلصت الدراسة إلى أن هناك ارتباط سلبي لهيكل رأس المال على العائد على الأصول، وارتباط إيجابي لهيكل رأس المال على العائد على حقوق الملكية وذلك لكل من البنوك الإسلامية والتقليدية. وإلى أن هناك علاقة سلبية لهيكل رأس المال على نصيب السهم من الأرباح المحققة في البنوك التقليدية، وعلاقة مختلطة للمتغيرات في البنوك الإسلامية. كما أظهرت النتائج تشابه هيكل رأس المال لكلا البنوك التقليدية والإسلامية، باستثناء اختلاف حجم البنك بشكل كبير. كما تثبتت الدراسة وجود نظريات بارزة لهيكل رأس المال (نظرية الأوليات والمقايضة) وتحقيق وفورات الحجم للبنوك التقليدية والإسلامية في باكستان.

دراسة (خلف وآخرون، 2018): هدفت الدراسة إلى تحديد آثار الهيكل المالي على نسبة العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كمقاييس ربحية المصارف الإسلامية. حيث قامت الدراسة بتحديد أهم مفاهيم مصادر الهيكل المالي كالمصادر الداخلية للبنك والذي يحصل عليها من خلال رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة والاحتياطيات والمخصصات، بالإضافة إلى المصادر الخارجية للبنك ومنها القروض المصرفية والودائع. حيث اعتمدت الدراسة على منهج البحث الوصفي والإحصائي وذلك باستخدام تحليل الانحدار البسيط وبالاعتماد على متغير مستقل واحد وهو الهيكل المالي، ومتغيرين تابعين وهما نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية. وأظهرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل من نسبة الهيكل المالي والعائد على الأصول، وكذلك العائد على حقوق الملكية، مما يدل على أن زيادة التمويل بالاحتياطيات والأرباح المحتجزة يعمل على زيادة نصيب المساهمين من الأرباح.

دراسة (Pinto et al., 2017): وهدفت إلى دراسة أثر هيكل رأس المال على الأداء المالي للبنوك في دولة الهند، من خلال اختيار عينة شملت (21) بنك من كلا القطاعين العام والخاص لفترة الزمنية تبدأ من 2011 حتى 2015.. ومن خلال استخدام تحليل الانحدار، توصلت الدراسة إلى وجود أثر كبير لهيكل رأس المال على الأداء المالي للبنوك. وبناء على الآثار المهمة لهيكل المالي على ربحية البنوك، خلصت النتائج إلى أن على البنوك أثناء تحديد أنشطة التمويل وتصميم هيكل رأس المال أن يعملوا على إيجاد المزيج الأمثل من الديون وحقوق الملكية.

دراسة (Zafar et al., 2016): وبحث عن أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك الباكستانية لعينة مكونة من 25 بنك. ومن خلال استخدام نموذج الانحدار المتعدد، لخصت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين محددات هيكل رأس المال وربحية البنوك الباكستانية.

دراسة (Merro, 2015): هدفت إلى تحديد مدى تشابه هيكل رأس المال للبنوك الإسلامية والتقليدية، واكتشاف العلاقة بين متغيرات هيكل رأس المال وأداء البنوك الإسلامية والتقليدية في دول الخليج. وذلك على عينة مكونة من 16 بنك، ثمانية منها إسلامي وثمانية منها تقليدي، للفترة الزمنية (2005-2014). حيث استخدمت الدراسة نسب العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كمقاييس للأداء، ونسب إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول، وحقوق الملكية إلى إجمالي

الأصول ونسب الديون إلى حقوق الملكية كمقاييس لهيكل رأس المال. وتحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS أشارت النتائج إلى تشابه هيكل رأس المال للبنوك الإسلامية والتقليدية في دول الخليج. كما وأثبتت النتائج أن لنسبة العائد على الأصول كمؤشر للأداء علاقة سلبية مع الرافعة المالية، وعلاقة إيجابية مع نسبة حقوق الملكية إلى الأصول. كما كان لحجم البنك علاقة إيجابية مع العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كمقاييس للأداء.

دراسة (الحمدان والقضاة، 2013): اختبرت هذه الدراسة أثر هيكل رأس المال مقاساً بـ (المطلوبات إلى الموجودات، وحقوق الملكية إلى الموجودات) على الأداء المالي وتأثرها من حجم المصرف. لـ (13) مصرف للفترة الزمنية (1991-2010). وتوصلت الدراسة عبر برمجية (EViews 7) إلى وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية لهيكل رأس المال مقاساً بنسبة المطلوبات إلى الموجودات وذلك على العائد على الموجودات بنسبة 0.7% والعائد على حقوق الملكية بنسبة 3%، ونصيب السهم العادي من الأرباح الصافية بنسبة 9%؛ حيث أن زيادة الديون في الهيكل التمويلي تعمل على زيادة الأرباح. وتوصلت الدراسة أن لهيكل رأس المال (مقاساً بنسبة حقوق الملكية إلى الموجودات) أثر إيجابي على العائد على الموجودات وبنسبة 3%، بينما له تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على كل من العائد على حقوق الملكية ونصيب السهم العادي من الأرباح الصافية؛ وذلك لأن زيادة حقوق الملكية تؤدي إلى انخفاض نصيب المساهمين من الأرباح. بالإضافة إلى أن حجم المصرف له تأثير موجب وذو دلالة إحصائية على الأداء المالي؛ وذلك لأن تمتع المصارف باقتصادات الحجم يعطيها القدرة على خفض تكلفتها وتنوع خدماتها المالية للعملاء وزيادة استثماراتها وبالتالي زيادة أرباحها.

دراسة (Abbadi & Abu- Rub, 2012): وهدفت إلى إيجاد العلاقة بين كفاءة السوق وهيكل رأس المال في المؤسسات المالية الفلسطينية، وذلك بوضع نموذج لقياس تأثير هيكل رأس المال على كفاءة البنك والذي تم قياسه بنسب العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وإجمالي الودائع إلى الأصول وإجمالي القروض إلى الأصول. واستخدمت نسبة إجمالي القروض إلى الودائع كمقياس لهيكل رأس المال. وخلصت النتائج إلى أن كل ارتفاع في نسبة العائد على الأصول وإجمالي الودائع إلى الأصول يقابله ارتفاع في كفاءة البنك، كما أن للرافعة المالية تأثير سلبي على القيمة السوقية للبنك وربحيته، وأن هناك علاقة إيجابية بين القيمة السوقية ونسب العائد على الأصول و إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي الودائع.

دراسة (Al-Farisi & Hendrawan, 2011): وهدفت إلى التعرف على أثر هيكل رأس المال على أداء البنوك في اندونيسيا خلال فترة (2002-2008)، لعينة متضمنة جميع بنوك اندونيسيا والتي يبلغ عددها (105)، منها (102) بنك تقليدي و(3) بنوك إسلامية. وخلصت النتائج إلى أن لنسبة حقوق الملكية إلى الأصول أثر سلبي وذو دلالة إحصائية على كل من المصارف الإسلامية والتقليدية. إلا أن هذا التأثير كان أكبر على البنوك الإسلامية من البنوك التقليدية وذلك بنسبة (0.47%، 0.33%) على التوالي. كما أثبتت النتائج إلى أن لنسبة رأس المال أثر سلبي على كفاءة الأرباح؛ حيث كان التأثير أعلى على مجموعة البنوك الإسلامية منها إلى التقليدية.

دراسة (Zeitun & Tian, 2007): وهدفت بشكل رئيسي إلى دراسة تأثير هيكل رأس المال على أداء الشركات الأردنية لعينة مكونة من 167 شركة، للفترة الزمنية (1989-2003). وبحثت الورقة أيضا في تأثير الصدمات الخارجية على أداء الشركات الأردنية والقطاعات الصناعية. وأظهرت النتائج أن لهيكل رأس المال تأثير سلبي على مقاييس أداء الشركة وذلك على كل من مقاييس المحاسبة والسوق. وأشارت بذلك إلى أن مسائل الوكالة قد تؤدي إلى ارتفاع مستوى الدين عما ينبغي عليه في هيكل رأس. كما أن الديون إلى الأصول (STDTA) في المدى القصير الأجل له تأثير إيجابي كبير على مقياس أداء السوق (Tobin's Q).

مشكلة الدراسة

إن أحد القرارات الهامة الذي تتخذه الإدارة المالية للمؤسسة هو الاختيار بين مصادر التمويل والتي بدورها تنطوي على مجموعة من الممارسات التي من شأنها الحصول على الأموال من مصادر مختلفة ومناسبة (الحمدان، والقضاة 2013: 161). وذلك كالاتتماد على حقوق الملكية ممثلة بالتمويل الذاتي والأسهم العادية والاحتياطيات الإجبارية والاختيارية والأرباح المحتجزة، أو باللجوء إلى المصادر الخارجية كالقروض المصرفية والتجارية والسندات. وبناء على طبيعة البنوك الإسلامية فإن البنك يحكم باختيار مصادر تمويلية تتوافق مع الشريعة الإسلامية مما قد يؤدي إلى أثار على ربحية المنشأة وقيمتها السوقية. وتبرز هذه الدراسة من خلال بحث أثر هيكل رأس المال (مقاساً بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات وبنسبة المطلوبات إلى إجمالي الأصول) على ربحية البنوك الإسلامية (مقاساً بالعائد على الأصول وبالعائد على حقوق الملكية).

وبهذا تبرز مشكلة الدراسة من خلال محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: هل يؤثر الهيكل الرأسمالي على ربحية البنوك السعودية؟ ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل يوجد تأثير لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات على العائد على حقوق الملكية؟
- 2- هل يوجد تأثير لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات على العائد على الموجودات؟
- 3- هل يوجد تأثير لنسبة المطلوبات إلى إجمالي الأصول على العائد على حقوق الملكية؟
- 4- هل يوجد تأثير لنسبة المطلوبات إلى إجمالي الأصول على العائد على الموجودات؟
- 5- هل يوجد تأثير لحجم البنك على العائد على حقوق الملكية
- 6- هل يوجد تأثير لحجم البنك على العائد على الموجودات؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر العلاقة بين هيكل رأس المال وربحية البنوك الإسلامية السعودية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- 1- التعرف على أثر هيكل رأس المال من خلال نسبة المطلوبات إلى إجمالي الموجودات على العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية.
- 2- التعرف على أثر هيكل رأس المال من خلال نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات على العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية.
- 3- التعرف على تأثير حجم المصرف مقاسا باللوغاريتم الطبيعي للموجودات على العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية.

أهمية الدراسة

تظهر أهمية هذا البحث من خلال توفير معلومات إضافية لمستخدمي البيانات المالية فيما يتعلق بالهيكل المالي للبنوك الإسلامية، وإظهار أثر الهيكل المالي في ربحية البنوك الإسلامية السعودية. وبالإضافة إلى التعرف على مدى تأثير هيكل رأس المال بمبادئ البنوك الإسلامية، وذلك في قرارات التمويل واستخدام الموارد المتاحة الاستخدام الأمثل من أجل تعظيم أرباح المساهمين، وزيادة قيمة هذه المؤسسات.

فرضيات الدراسة

- الفرضية الرئيسية الأولى H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل رأس المال ممثل بنسبة (حقوق الملكية إلى الموجودات وإجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات) على الربحية، مقاسا بالعائد على الأصول في البنوك الإسلامية السعودية.
- الفرضية الرئيسية الثانية H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل رأس المال ممثل بنسبة (حقوق الملكية إلى الموجودات وإجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات) على الربحية، مقاسا بالعائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية السعودية.
- الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف والربحية للمصارف الإسلامية السعودية مقاسًا، بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

تصميم الدراسة

منهج الدراسة: اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، فقد تبنت الدراسة الطريقة الوصفية Descriptive Method في وصف مفهوم هيكل رأس المال ومصادره، حيث تهدف هذه الطريقة إلى وصف ظواهر أو أحداث معينة وجمع المعلومات عنها كما هي عليه في الواقع، وتهتم أيضا بتقرير ما ينبغي أن تكون عليه الظواهر أو الأحداث التي تتناولها الدراسة، كما

جدول رقم (1)

البنوك الإسلامية السعودية المساهمة العامة المدرجة بسوق الأوراق المالية السعودي

القطاع	تاريخ الإدراج	عدد الأسهم المصدرة	رأس المال (ر.س)	تاريخ التأسيس	نوع المساهمة	اسم البنك
البنوك	01/12/1988	2,500,000,000	25,000,000,000	23/01/1978	عامة	1 مصرف الراجحي
	09/10/1976	820,000,000	8,200,000,000	21/06/1975		2 بنك الجزيرة
	30/04/2005	1,000,000,000	10,000,000,000	04/11/2004		3 بنك البلاد
	03/06/2008	2,000,000,000	20,000,000,000	28/03/2006		4 مصرف الإنماء

تبنت الدراسة المنهج القياسي في اختبار فرضياتها.

مجتمع الدراسة: تكون

مجتمع الدراسة من كافة البنوك الإسلامية السعودية المساهمة العامة المدرجة بالسوق السعودي للأوراق المالية «تداول»، والتي يبلغ عددها أربعة بنوك وذلك

بالاعتماد على البيانات المالية الخاصة بهذه البنوك للفترة (2017-2021).

عينة الدراسة: تتكون من جميع بنوك مجتمع الدراسة التي بلغ عددها (4) بنوك وتوفرت بها الشروط الآتية:

- أن تكون مدرجة في السوق السعودي للأوراق المالية (تداول).
- أن تتوفر التقارير المالية السنوية للشركة خلال فترة الدراسة.
- أن تتوفر جميع البيانات المطلوبة الخاصة بشركات العينة خلال فترة الدراسة.

ويرجع سبب اختيار قطاع البنوك لكونه إحدى القطاعات الرئيسية الممكنة للاقتصاد وتلتزم فيه البنوك الإسلامية بعدد من مبادئ الصيرفة الإسلامية التي تتطلب التحليل والتجزي في اختيار تركيبة هيكل رأس المال. وذلك مما يدفع على المزيد من البحث والتحليل.

بيانات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على نوعين من مصادر جمع البيانات، وهما:

أولاً- المصادر الأولية

تشكل البيانات المالية الخاصة بالبنوك الإسلامية السعودية الأربعة، والتي تصدرها البنوك على شكل تقارير مالية سنوية والخاصة بمتغيرات الدراسة وللفترة (2017-2021) المصدر الرئيسي التي اعتمدت عليه الدراسة في جمع البيانات المالية.

ثانياً- المصادر الثانوية

تشكل الدراسات السابقة والكتب والمراجع الثانوية في الجوانب النظرية التي ساهمت في بناء الفرضيات واعتماد المتغيرات الخاصة بالدراسة.

نموذج الدراسة:

يحتوي نموذج الدراسة على المتغيرات المستقلة، وهي عدد من نسب قياس الهيكل المالي، والمتغيرات التابعة وهي الربحية متمثلة بالعائد على الموجودات وعلى حقوق الملكية، والمتغير الضابط متمثل باللوغاريتم الطبيعي لحجم الموجودات.

متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة

تتمثل المتغيرات المستقلة بنسب هيكل رأس المال (Capital Structure Ratios)، وتم استخدام المقاييس التالية في هذه الدراسة:

1- نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات (LAR) **Total Liabilities to Total Assets Ratio**: وتقاس بقسمة إجمالي المطلوبات على إجمالي الموجودات، وتعتبر عن مدى استخدام الشركة للديون في تمويل أصولها.

2- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات (Equity to Total Assets Ratio (EAR): وتشير هذه النسبة إلى نسبة مساهمة حقوق المالكين في تمويل نشاطات البنك الاستثمارية (الموجودات)، كما تشير إلى النسبة المئوية التي سيحصل عليها حملة الأسهم العادية من مجموع الأصول في حالة تصفية البنك (الشيخ، 2008).

المتغيرات التابعة

هو الناتج المتوقع من المتغيرات المستقلة وهو في الدراسة على الشكل الآتي:

1- العائد على الموجودات (Return On Assets (ROA): ويقاس بقسمة صافي الربح بعد الفائدة والضريبة على إجمالي الموجودات، ويعكس هذا العائد صافي العائد على استثمارات المنشأة وبالتالي فهو يقيس ربحية كافة استثمارات المنشأة القصيرة وطويلة الأجل (السهلاوي، وعبدالقادر، 2017: 75).

2- العائد على حقوق الملكية (Return On Equity (ROE): ويقاس من خلال قسمة صافي الربح على إجمالي حقوق الملكية للبنك، وتعكس هذه النسبة العائد الذي يحققه ملاك البنك عن أموالهم المستثمرة (السهلاوي، وعبدالقادر، 2017: 77).

المتغيرات الضابطة

1- حجم المصرف Bank Size

ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لحجم الأصول، «هناك عدم وضوح في تأثير الحجم على أداء الشركات، ولكن هناك إجماعاً على أن حجم الشركة له تأثير مستوى الأداء للشركة، فالشركات التي تتسم بكبر الحجم يتوقع منها أداء مالي أفضل، لأنها أكثر قدرة على استخدام وفورات الحجم، ولديها القدرة على تنظيم أنشطتها بكفاءة كبيرة (Majumdar, 1997) وفي السياق نفسه كتب (Mathur & Kegnon, 1998) بأن حجم الشركة من الممكن أن يكون له تأثير موجب على أداء الشركة، حيث تستطيع الشركات الكبيرة الحصول على صفقات أفضل سواء في سوق المال أو أسواق عناصر الإنتاج الأخرى. وعلى غرار ذلك، يرى (Banz, 1981) بأن حجم المنشأة أو البنك قد يكون له تأثير سلبي على الأداء المالي للمنشأة، حيث إن نمو حجم المنشأة قد يتولد عنه صعوبة في الحفاظ على الأداء المتميز من قبل إدارة المنشأة (الحمدان، والقضاة، 2013: 174).

أسلوب تحليل البيانات

تقوم الدراسة باستخدام أدوات التحليل الإحصائي الملائمة لتحليل بيانات الدراسة وذلك من خلال استخدام البرنامج الإحصائي EViews، وبه تم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- 1- الإحصاءات الوصفية متمثلة بالوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والقيمة العظمى والدنيا.
- 2- قياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة من خلال تحليل الانحدار البسيط Simple Linear Regression.

تحليل البيانات

التحليل الإحصائي: يتناول هذا الجزء من الدراسة وصفاً إحصائياً لمتغيرات الدراسة التابعة والمستقلة، بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الخاصة بمصرف الراجحي وبنك الجزيرة وبنك البلاد ومصرف الإنماء، وللفترة الزمنية (2017-2021)، حيث تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيم العظمى والدنيا للمشاهدات.

وصف متغيرات الدراسة التابعة

اشتملت متغيرات الدراسة التابعة (العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)) وفيما يلي وصف للمتغيرات التابعة في البنوك الإسلامية السعودية للفترة (2017-2021):

يتضح من جدول (2):

جدول رقم (2)

الإحصاء الوصفي للقيم السنوية للمتغيرات التابعة في البنوك الإسلامية السعودية للفترة (2017-2021)

النسبة	البنك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة العظمى	القيمة الدنيا
الراجحي	2.55	0.21	2.82	2.26	
العائد على الأصول	0.96	0.48	1.37	0.04	
البلاد	1.47	0.04	1.52	1.41	
الإنماء	1.71	0.29	2.07	1.25	
الراجحي	19.51	2.02	21.91	16.36	
العائد على حقوق الملكية	6.94	3.42	9.71	0.30	
البلاد	13.27%	0.76%	14.18%	12.34%	
الإنماء	9.95	1.43	11.82	8.05	

بلغ متوسط نسبة العائد على الأصول (ROA) السنوي في مصرف الراجحي للفترة (2017-2021) قيمة (55%)، وبانحراف معياري (21%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (2.82%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (2.26%)، وبلغ متوسط نسبة العائد على الأصول في بنك الجزيرة (0.96%)، وبانحراف معياري (0.48%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (1.37%) في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.04%)، وبلغ متوسط نسبة العائد على الأصول في بنك البلاد (1.47%)، وبانحراف معياري (0.04%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (1.52%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (1.41%)، كما وبلغ متوسط نسبة العائد على الأصول في مصرف الإنماء (1.71%)، وبانحراف معياري (0.29%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (2.07%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (1.25%)، ولوحظ أنها أقل نسبة تم تسجيلها عن البنوك خلال فترة الدراسة والتي سجلت عن سنة 2020 التي شهد العالم بها أزمة كورونا المستجد (COVID-19) وانعكست تداعياتها على أداء الشركات من كافة القطاعات حيث انخفضت أرباح بنك الجزيرة عن عام 2019 بنسبة (97%) وبقية (-957,269).

وبلغ متوسط نسبة العائد على الأصول في بنك البلاد (1.47%)، وبانحراف معياري (0.04%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (1.52%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (1.41%)، كما وبلغ متوسط نسبة العائد على الأصول في مصرف الإنماء (1.71%)، وبانحراف معياري (0.29%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (2.07%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (1.25%).

بلغ متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) السنوي في مصرف الراجحي للفترة (2017-2021) قيمة (19.51%)، وبانحراف معياري (2.02%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (21.91%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (16.36%)، وبلغ متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية في بنك الجزيرة (6.94%)، وبانحراف معياري (3.42%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (9.71%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.76%)، وبلغ متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية في بنك البلاد (13.27%)، وبانحراف معياري (4.84%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (14.18%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (481%)، كما وبلغ متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية في مصرف الإنماء (9.95%)، وبانحراف معياري (1.43%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (11.82%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (8.05%).

وصف متغيرات الدراسة المستقلة

اشتملت متغيرات الدراسة المستقلة على (نسبة إجمالي المطلوبات إلى الموجودات، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات). وفيما يلي وصف للمتغيرات المستقلة البنوك الإسلامية السعودية للفترة (2017-2021):

ويتضح من جدول (3):

بلغ متوسط نسبة حقوق الملكية على إجمالي الأصول السنوي في مصرف الراجحي للفترة (2017-2021) قيمة (13.21%)، وبانحراف معياري (1.78%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (16.25%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (10.79%)، وبلغ متوسط نسبة حقوق الملكية على إجمالي الأصول في بنك الجزيرة (13.52%)، وبانحراف معياري (1.03%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (15.40%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (12.34%)، وبلغ متوسط نسبة حقوق الملكية على إجمالي الأصول في بنك البلاد (11.12%)، وبانحراف معياري (0.48%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (12.01%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (10.64%)، كما وبلغ متوسط نسبة حقوق الملكية على إجمالي الأصول في مصرف الإنماء (17.15%)، وبانحراف معياري (0.84%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (17.91%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (15.57%).

كما بلغ متوسط نسبة إجمالي المطلوبات على إجمالي الموجودات السنوي في مصرف الراجحي للفترة (2017-2021) قيمة (86.79%)، وبانحراف معياري (1.78%)، وبلغت أكبر

جدول رقم (3)

الإحصاء الوصفي للقيم السنوية للمتغير المستقل في البنوك الإسلامية السعودية للفترة (2017-2021)

النسبة	البنك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة العظمى	القيمة الدنيا
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات	الراجحي	13.21	1.78	16.25	10.79
	الجزيرة	13.52	1.03	15.40	12.34
	البلاد	11.12	0.48	12.01	10.64
	الإنماء	17.15	0.84	17.91	15.57
نسبة إجمالي الموجودات على إجمالي المطلوبات	الراجحي	86.79	1.78	89.21	83.75
	الجزيرة	86.48	1.03	87.66	84.60
	البلاد	88.88	0.48	89.36	87.99
	الإنماء	82.86	0.83	84.43	82.17

قيمة تم تسجيلها (89.21%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (83.75%)، وبلغ متوسط نسبة إجمالي المطلوبات على إجمالي الموجودات في بنك الجزيرة (86.48%)، وبانحراف معياري (1.03%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (87.66%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (84.60%)، وبلغ متوسط نسبة إجمالي المطلوبات على إجمالي الموجودات في بنك البلاد (88.88%)، وبانحراف معياري (0.48%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (89.36%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (87.99%)، كما وبلغ متوسط نسبة إجمالي المطلوبات على إجمالي الموجودات في مصرف الإنماء (82.86%)، وبانحراف معياري (0.83%)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (84.43%)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (82.17%).

وصف المتغيرات الضابطة

اشتملت متغيرات الدراسة الضابطة على (حجم البنك مقاس باللوغاريتم الطبيعي لصافي الأصول). وفيما يلي وصف للمتغيرات الضابطة في البنوك الإسلامية السعودية للفترة (2017-2021):

يتضح من جدول (4):

جدول رقم (4)

الإحصاء الوصفي للقيم السنوية للمتغير الضابط في البنوك الإسلامية السعودية للفترة (2017-2021)

النسبة	البنك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة العظمى	القيمة الدنيا
حجم البنك	الراجحي	8.63	0.09	8.79	8.54
البنك	الجزيرة	7.92	0.07	8.01	7.83
Bank size	البلاد	7.93	0.09	8.04	7.80
	الإنماء	8.14	0.07	8.24	8.06

بلغ متوسط حجم البنك في مصرف الراجحي للفترة (2017-2021) قيمة (8.36)، وبانحراف معياري (0.09)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (8.79)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (8.54)، وبلغ متوسط حجم بنك الجزيرة (7.92)، وبانحراف معياري (0.07)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (8.01)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (7.83)، وبلغ متوسط حجم بنك البلاد (7.93)، وبانحراف معياري (0.09)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (8.04)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (7.8)، كما وبلغ حجم مصرف الإنماء (8.14)، وبانحراف معياري (0.07)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (8.24)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (8.1).

اختبار معامل الارتباط للبيانات

نظراً إلى أهمية اختبار مدى ملائمة بيانات الدراسة للتحليل الانحدار الخطي البسيط، فقد تم استخدام مصفوفة الارتباط بيرسون للكشف عن مدى ارتباط متغيرات الدراسة في جدول (5).

يتضح من جدول (5):

- وجود ارتباط قوي وطردى بنفس الاتجاه بين العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية مع حجم البنك
- ونلاحظ ارتباطه مع المتغير المستقل (إجمالي المطلوبات إلى الموجودات LAR) ارتباطاً ضعيفاً وعكسي أي في عكس الاتجاه.
- ونلاحظ ارتباط المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية ROE) مع المتغير المستقل (نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات EAR) ارتباطاً ضعيفاً وعكسي أي في عكس الاتجاه. ونلاحظ ارتباطه بالمتغير المستقل الآخر (إجمالي المطلوبات إلى الموجودات LAR) ارتباطاً ضعيفاً وطردى أي في نفس الاتجاه. ويرتبط بالمتغير الضابط (حجم البنك Bank Size) ارتباطاً قوياً وطردى أي بنفس الاتجاه.

- ونلاحظ ارتباط المتغيرات المستقلة الممثلة لهيكل رأس المال (إجمالي حقوق الملكية إلى الموجودات EAR والمطلوبات إلى الموجودات LAR) ببعض ارتباطاً قوي وعكسي أي في عكس الاتجاه وذلك يرجع لكونهم النسب المكملة لإحدهما الأخرى. ولتجنب مشكلة الارتباط سيتم اختبار كل متغير مستقل على حدا.

جدول رقم (5)

مصفوفة الارتباط بيرسون

	ROA	ROE	EAR	LAR	BANK_SIZE
ROA	1.000000	0.896208	0.165899	-0.166159	0.752159
ROE	0.896208	1.000000	-0.274329	0.274242	0.720971
EAR	0.165899	-0.274329	1.000000	-0.999979	0.046680
LAR	-0.166159	0.274242	-0.999979	1.000000	-0.047309
BANK_SIZE	0.752159	0.720971	0.046680	-0.047309	1.000000

- ويرتبط المتغير الضابط (حجم البنك Bank Size) مع المتغير المستقل (نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات EAR) ارتباط ضعيف وطردى بنفس الاتجاه. ويرتبط بالمتغير المستقل الآخر (إجمالي المطلوبات إلى الموجودات LAR) ارتباط ضعيف وعكسي أي في عكس الاتجاه.
- ونلاحظ أيضا ارتباط المتغيرات جميعها مع نفسها ارتباطاً تاماً بتسجيلها قيمة الواحد الصحيح.

اختبار فرضيات الدراسة:

يعرض هذا الجزء من الدراسة نتائج اختبار الفرضيات، حيث تم إخضاع فرضيات الدراسة لتحليل الانحدار الخطي البسيط، وقد كانت النتائج كما يلي:

الفرضية الرئيسية الأولى H01:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لهيكل رأس المال ممثل بنسبة (حقوق الملكية إلى الموجودات وإجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات) على الربحية، مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية السعودية.

واختبرت الفرضيات المتفرعة من الفرضية الرئيسية الأولى، وكانت النتائج كما يلي:

- 1- الفرضية الفرعية الأولى H01-1: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين هيكل رأس المال ممثل بنسبة حقوق الملكية إلى الموجودات وربحية البنك مقاساً بالعائد على الأصول في البنوك الإسلامية السعودية.

جدول رقم (6)

نتائج اختبار أثر نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات على العائد على الأصول

المتغير التابع	R ² معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F مستوى الدلالة	D.W الارتباط الذاتي	معامل الانحدار		
					B	الخطأ المعياري	T
العائد على الأصول (ROA) <td>0.583</td> <td>11.88</td> <td>0.0006</td> <td>1.0394</td> <td>0.035</td> <td>0.0414</td> <td>0.836</td>	0.583	11.88	0.0006	1.0394	0.035	0.0414	0.836
					معامل الانحدار	المعيارى	المحسوبة
					بيان		*Sig t مستوى الدلالة
					حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات (EAR)		
					حجم المصرف Bank size		
					ثابت الانحدار		

يوضح جدول (6) العلاقة بين الهيكل المالي ممثل بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات والعائد على الأصول، حيث ظهرت قيمة الارتباط ($R=0.7634$)، وهي تدل على أن العلاقة طردية بين المتغيرين، وتبين قيمة معامل التحديد على أن 58% من التغيرات الحاصلة في نسبة العائد على الأصول تتعلق بنسبة الهيكل المالي، أي كلما ارتفعت نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات أدى ذلك إلى ارتفاع معدل العائد على الأصول مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

وتشير نتائج جدول (6) أن أثر المتغير المستقل (نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات) على المتغير التابع (العائد على الأصول) هو أثر دال إحصائياً، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (11.8781)، وبمستوى دلالة (Sig F=0.0005) وهو أقل من 0.05. وباحتساب قيمة معامل الارتباط الذاتي نجد أن هناك ارتباط ذاتي سالب بقيمة (-0.480) مما يدل على وجود ارتباط بين الأخطاء العشوائية.

وأيضاً نجد أنه توجد علاقة طردية ومعنوية بين المتغير الضابط (حجم البنك) ونسبة العائد على الأصول حيث في حين زيادة حجم البنك بوحدة بوحدة يؤدي ذلك إلى زيادة نسبة العائد على الأصول بواقع (1.62%).

أما معامل الانحدار ($B=0.0347$) فهو يشير إلى أثر نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات على العائد على الأصول، وهو أثر غير معنوي حيث بلغت قيمة t المحسوبة (0.8358) وهي أصغر من قيمة T الحرجة عند معنوية 5% وبمستوى دلالة (sig=0.4185) وعليه نقبل الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه: «لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) لهيكل رأس المال ممثل بنسبة حقوق الملكية إلى الموجودات على الربحية، مقاساً بالعائد على الأصول في البنوك الإسلامية السعودية».

2- الفرضية الفرعية الثانية H01-2: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين هيكل رأس المال ممثل بنسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات و ربحية البنك، مقاسا بالعائد على الأصول في البنوك الإسلامية السعودية.

جدول رقم (7)

نتائج اختبار نسبة المطلوبات إلى الموجودات على العائد على الأصول

المتغير التابع	R ² معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F مستوى الدلالة	D.W الارتباط الذاتي	معامل الانحدار	معامل الخطأ المعياري	T المحسوبة	*Sig t مستوى الدلالة
العائد على الأصول (ROA) <td>0.5828</td> <td>11.8755</td> <td>0.0006</td> <td>1.0386</td> <td>إجمالي المطلوبات إلى الموجودات LAR</td> <td>-0.0347</td> <td>-0.8345</td> <td>0.4156</td>	0.5828	11.8755	0.0006	1.0386	إجمالي المطلوبات إلى الموجودات LAR	-0.0347	-0.8345	0.4156
					حجم البنك Bank size	0.0162	4.7566	0.0002
					ثابت الانحدار	-0.0851	-1.8361	0.0839

يوضح جدول (7) العلاقة بين الهيكل المالي ممثل بنسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات والعائد على الأصول، حيث ظهرت قيمة الارتباط ($R=0.7634$)، وهي تدل على أن العلاقة عكسية بين المتغيرين، وتبين قيمة معامل التحديد على أن (58.3%) من التغيرات الحاصلة في نسبة العائد على الأصول تتعلق بنسبة الهيكل المالي، أي كلما ارتفعت نسبة إجمالي المطلوبات إلى الموجودات أدى ذلك إلى انخفاض معدل العائد على الأصول مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

وتشير نتائج جدول (7) أن أثر المتغير المستقل (نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات) على المتغير التابع (العائد على الأصول) هو أثر دال إحصائياً، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (11.8755)، وبمستوى دلالة ($\text{Sig F}=0.0006$) وهو أقل من 0.05. وباحتساب قيمة معامل الارتباط الذاتي نجد أن هناك ارتباط ذاتي سالب بقيمة (0.485) مما يدل على وجود ارتباط بين الأخطاء العشوائية.

وأيضاً نجد أنه توجد علاقة طردية ومعنوية بين المتغير الضابط (حجم البنك) ونسبة العائد على الأصول حيث في حين زيادة حجم البنك بوحدة بوحدة يؤدي ذلك إلى زيادة نسبة العائد على الأصول بواقع (1.62).

أما معامل الانحدار ($B=-0.0347$) فهو يشير إلى أثر نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات على العائد على الأصول، وهو أثر غير معنوي حيث بلغت قيمة t المحسوبة (-0.8345) وهي أصغر من قيمة T الحرجة عند معنوية 5% وبمستوى دلالة ($\text{sig}=0.4156$) وعليه نقبل الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه: «لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل رأس المال ممثل بنسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات على الربحية، مقاسا بالعائد على الأصول في البنوك الإسلامية السعودية».

الفرضية الرئيسية الثانية H02:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لنسبة حقوق الملكية إلى الموجودات وإجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات على العائد على حقوق الملكية.

واختبرت الفرضيات المتفرعة من الفرضية الرئيسية الأولى، وكانت النتائج كما يلي:

1- الفرضية الفرعية الأولى H02-1: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل رأس المال ممثل بنسبة حقوق الملكية إلى الموجودات على الربحية، مقاساً بالعائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية السعودية.

جدول رقم (8)

نتائج اختبار أثر نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات على العائد على حقوق الملكية

المتغير التابع	R ² معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F مستوى الدلالة	D.W الارتباط الذاتي	معامل الانحدار	معامل الخطأ المعياري	T المحسوبة	*Sig t مستوى الدلالة
العائد على حقوق الملكية (ROE)	0.6149	13.5699	0.0003	1.1691	حقوق الملكية إلى الموجودات EAR	-0.6474	-2.0484	0.0563
					حجم البنك Bank size	0.1264	-2.0484	0.0001
					ثابت الانحدار	-0.8172	-3.8240	0.0014

يوضح جدول (8) العلاقة بين الهيكل المالي ممثل بنسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات والعائد على حقوق الملكية، حيث ظهرت قيمة الارتباط ($R=2.4797$)، وهي تدل على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، حيث تمثل نسبة العائد على حقوق الملكية (61.5%) من التغير نسبة الهيكل المالي من خلال قيمة معامل التحديد، والذي يعني بان ارتفاع نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى الموجودات يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية في حال أخذنا بعين الاعتبار بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

وتشير نتائج جدول (8) أن أثر المتغير المستقل (نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات) على المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) هو أثر دال إحصائيًا، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (13.569)، وبمستوى دلالة ($\text{Sig F}=0.0003$) وهو أقل من 0.05. وبناء على قيمة معامل الارتباط الذاتي نجد ارتباط إيجابي بقيمة (0.415) يدل على وجود ارتباط مع الأخطاء العشوائية.

وأيضاً نجد أنه توجد علاقة طردية ومعنوية بين المتغير الضابط (حجم البنك) ونسبة العائد على حقوق الملكية حيث في حين زيادة حجم البنك بوحدة بوحدة يؤدي ذلك إلى زيادة نسبة العائد على حقوق الملكية بواقع (12.6%).

أما معامل الانحدار ($B=-0.6474$) فهو يشير إلى أثر نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات على العائد على حقوق الملكية، وهو أثر معنوي حيث بلغت قيمة t المحسوبة (-2.0484) وهي أكبر من قيمة T الحرجة عند معنوية 5% وبمستوى دلالة ($\text{sig}=0.0563$) وعليه نرفض الفرضية الفرعية الثانية ونقبل البديلة التي تنص على أنه: «يوجد أثر ذو دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل رأس المال ممثل بنسبة حقوق الملكية إلى الموجودات على الربحية، مقاساً بالعائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية السعودية».

2- الفرضية الفرعية الثانية H02: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل رأس المال مقاساً بنسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات على الربحية ممثلاً بالعائد على حقوق.

يوضح جدول (9) العلاقة بين الهيكل المالي ممثل بنسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات والعائد على حقوق الملكية، حيث ظهرت قيمة الارتباط ($R=0.7842$)، وهي تدل على أن العلاقة طردية بين المتغيرين، وتبين قيمة معامل التحديد على أن (61.5%) من التغيرات الحاصلة في نسبة العائد على حقوق الملكية تتعلق بنسبة الهيكل المالي، أي كلما ارتفعت نسبة إجمالي المطلوبات إلى الموجودات أدى ذلك إلى ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

جدول رقم (9)

نتائج اختبار أثر نسبة المطلوبات إلى الموجودات على العائد على حقوق الملكية

المتغير التابع	R ²	F	Sig F	D.W	معامل الانحدار	معامل الانحدار	البيان
معامل التحديد	المحسوبة	مستوى الدلالة	الارتباط الذاتي	B	الخاطئ المعياري	T	*Sig t
العائد على حقوق الملكية (ROE)	0.6151	13.5832	0.0003	1.1716	0.1264	4.8831	0.0001
					0.3168	2.0515	0.056
					-0.4672	-4.1539	0.0007

وتشير نتائج جدول (9) أن أثر المتغير المستقل (نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات) على المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) هو أثر دال إحصائيًا، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (13.583)، وبمستوى دلالة ($\text{Sig F}=0.0003$) وهو أقل من 0.05. وبناء على قيمة الارتباط الذاتي وباحتساب قيمة معامل الارتباط نجد بأن هناك علاقة عكسية بقيمة (0.415) تدل على وجود ارتباط بين الأخطاء العشوائية.

وأيضاً نجد أنه توجد علاقة طردية ومعنوية بين المتغير الضابط (حجم البنك) ونسبة العائد على حقوق الملكية حيث في حين زيادة حجم البنك بوحدة بوحدة يؤدي ذلك إلى زيادة نسبة العائد على حقوق الملكية بواقع (12.6%).

أما معامل الانحدار ($B=0.65$) فهو يشير إلى أثر نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات على العائد على حقوق الملكية، وهو أثر معنوي حيث بلغت قيمة T المحسوبة (2.0515) وهي أكبر من قيمة T الحرجة عند 5% وبمستوى دلالة ($\text{sig}=0.056$) وعليه نرفض الفرضية الفرعية الثانية ونقبل البديلة التي تنص على أنه: «يوجد أثر ذو دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لهيكل رأس المال ممثل بنسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات على الربحية، مقاساً بالعائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية السعودية».

نتائج الدراسة

- في ضوء ما تقدم يمكن استخلاص النتائج التالية:
- عدم وجود تأثير لنسبة التمويل الداخلي للموجودات (Equity to Total Assets Ratio - EAR) على نسبة العائد على الأصول في البنوك الإسلامية السعودية. وهذا يعني أن الاعتماد على التمويل الداخلي للموجودات لا يؤثر على نسبة العائد على الأصول.
 - عدم وجود أثر لنسبة التمويل الخارجي للموجودات (Total Liabilities to Total Assets Ratio - LAR) على نسبة العائد على الأصول في البنوك الإسلامية السعودية. وهذا يعني أن الاعتماد على التمويل الخارجي للموجودات لا يؤثر على نسبة العائد على الأصول.
 - وجود تأثير عكسي ومعنوي لنسبة التمويل الداخلي للموجودات (Equity to Total Assets Ratio - EAR) على نسبة العائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية السعودية. وهذا يعني أن زيادة الاعتماد على حقوق الملكية في تمويل الموجودات يخفض من نسبة العائد على حقوق الملكية. مما يعني انخفاض نصيب المساهمين من الأرباح التي يحققها البنك.
 - وجود تأثير طردي ومعنوي لنسبة التمويل الخارجي للموجودات (Total Liabilities to Total Assets Ratio - LAR) على نسبة العائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية السعودية. وهذا يعني بأن زيادة اعتماد البنوك على الديون في تمويل موجوداتها يساهم في ارتفاع نسبة العائد على حقوق الملكية والذي بدوره يدل على زيادة نصيب المساهمين من أرباح البنك.
 - وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية لحجم البنك على ربحية البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية. أي أن زيادة حجم البنك يساهم في ارتفاع نسبة العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. وذلك مما يتوافق مع نتيجة دراسة (الحمدان، والقضاة، 2013) حيث أن زيادة حجم المصرف يعمل على خفض الكلفة ومن ثم زيادة ربحيتها.

الخاتمة والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر هيكل رأس المال الممثل بنسب التمويل الداخلي والخارجي على ربحية البنوك الإسلامية مقاساً بنسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية.

وتوصلت الدراسة من خلال استخدام التحاليل الإحصائية إلى قبول الفرضية الرئيسية الأولى والتي تقتضي بأنه «لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لهيكل رأس المال ممثل بنسبة (حقوق الملكية إلى الموجودات وإجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات) على الربحية، مقاساً بالعائد على الأصول البنوك الإسلامية السعودية».

ورفض الفرضية العدمية الرئيسية الثانية وقبول الفرضية البديلة والتي تقتضي بأنه «يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لهيكل رأس المال ممثل بنسبة (حقوق الملكية إلى الموجودات وإجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات) على الربحية، مقاساً بالعائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية السعودية». كما أظهرت الدراسة بأن العائد على حقوق الملكية يتأثر سلبياً بالتمويل الداخلي وإيجاباً بالتمويل الخارجي. وبناء على ذلك، تؤكد الدراسة على وجود علاقة بين هيكل رأس المال ونصيب المساهمين من الأرباح التي يحققها البنك.

ومما يوصي به البحث ما يلي:

- التحري في اختيار مصادر التمويل الموافقة للضوابط الشرعية التي تساهم بتعظيم ربحية الملاك.
- استغلال الطاقة الاقتراضية المتاحة التي تعين البنك على تحقيق الوفورات وتقليل كلفه رأس المال وتعظيم العائد.
- زيادة المصارف الإسلامية لأصولها والعمل على إدارتها بكفاءة تساهم في تحسين الأداء المالي وارتفاع الربحية خاصة وذلك عبر زيادة الخدمات وتنويع الاستثمارات.
- إجراء المزيد من الدراسات التي تأخذ عدداً من الجوانب والمتغيرات التي لم يتم تغطيتها في هذه الدراسة والتي من الممكن أن تعود على مشكلة الدراسة بوجهة نظر مختلفة.

حدود الدراسة

- الحدود الزمانية: وتمثل بالفترة الزمنية التي اعتمدها عليها الدراسة من 2017 حتى سنة 2021 م.
- الحدود المكانية: وتمثل باختيار البنوك الإسلامية المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي «تداول».
- الحدود العلمية: ركزت هذه الدراسة على بيان أثر الهيكل المالي على ربحية البنوك الإسلامية في السعودية.

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

- محافظ مؤسسة النقد. (6102). *المؤتمر العالمي 23*. يوليو.
- الحمدان، ناصر؛ وعلي القضاة. (2013). «أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية»، *مجلة المنارة للبحث والدراسات*، 4 (19): ص 161، 174: 181.
- الفاتح، محمد. (2016). *تمويل ومؤسسات مالية*. دار الجنان. عمان.
- السهلاوي، خالد؛ وعبد القادر عبدالله. (2017). *الإدارة المالية*. ط 5. مطابع السروات. السعودية.
- خربوش، حسني؛ وعبد المعطي آرشيد؛ ومحفوظ جودة. (2011). *الأسواق المالية*. زهران للنشر.
- خلف، أسمهان؛ وعثمان نقارو؛ ومؤمنة فاعور. (2018). «أثر الهيكل المالي في ربحية المصارف الإسلامية: دراسة حالة مصرف سورية الدولي الإسلامية للفترة (2010-2017)»، *مجلة جامعة حماة*، (1) 5: ص 159: 161-162.
- عيال عواد؛ محمد أحمد صبيحي. (2021). «أثر المسؤولية الاجتماعية في الربحية في المصارف الإسلامية: دراسة حالة المصارف الإسلامية في الأردن»، *مجلة رماح*، 61: 38.
- نعيمة، برودي؛ ويوسفي كريمة. (2021). «أثر هيكل رأس المال على ربحية المصارف الإسلامية في دول الخليج: دراسة قياسية باستعمال نماذج البانل خلال الفترة 2013-2019»، *مجلة البشائر الاقتصادية*، (7) 2.

ثانياً - مراجع باللغة الأجنبية:

- Qayyum, N. & Noreen, U. (2019). "Impact of Capital Structure on Profitability: A Comparative Study of Islamic and Conventional Banks of Pakistan", *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 4, (6), P65, p. 73.
- Pinto, P.; Hawaldar, I. T.; Quadras, J. M. & Joseph, N. R. (2017). "Capital Structure and Financial Performance of Banks", *Journal of Applied Business and Economic Research*. 23, (15), p. 303.
- Merro, A. A. (2015). "The Relationship between Capital Structure and Performance in Gulf Countries Banks: A Comparative Study between Islamic Banks and Conventional Banks", *International Journal of Economics and Finance*, 7, (12), p. 140.
- Zafar, R. M.; Zeeshan, F. & Ahmed, R. (2016). "Impact of Capital Structure on Banking Profitability", *International Journal of Scientific and Research Publications*, 6, (3), p. 186.
- Abbadi, S. M. & Abu-Run. N. (2012). "The Effect of Capital Structure on the Performance of Palestinian Financial Institutions", *British Journal of Economics, Finance and Management Sciences*, 3, (2), p. 92
- Al-Farisi, A. & Hendrawan, R. (2011). "Effect of Capital Structure on Banks Performance: A Profit Efficiency Approach. Islamic and Conventional Banks Case in Indonesia", *Retrieved from SSRN's eLibrary*, July 28.
- Zeitun, R. & Tian, G. (2007). "Capital Structure and Corporate Performance: Evidence from Jordan", *Forthcoming in Australasian Accounting Business & Finance Journal*, 1, (4), p. 40.

The Impact of Capital Structure on Corporate Profitability For Islamic Banks on Saudi Stock Exchange “Tadawul”

Fatimah N. Alsaleh

Finance Department, School of Business.

King Faisal University

Al Ahsa, Saudi Arabia

219041240@student.kfu.edu.sa

Dr. Mohammed S. Albarrak

Assistant Professor

Finance Department, School of business

King Faisal University

Al Ahsa, Saudi Arabia

Malbarrak@kfu.edu.sa

ABSTRACT

Compliance with Sharia governance has become an essential requirement for Islamic banks which can lead to several capital market consequences. In this study, we aim to examine the impact of bank's capital structure on bank's profitability for Saudi Islamic banks. The study uses a sample of several Islamic banks that are listed on the Saudi Stock Exchange for a sample period start from 2017 to 2021. Meanwhile, the findings of the study show insignificant association between capital structure measurements and return on assets (ROA) as a proxy for profitability.

The study found that there is a significant negative association between bank's capital structure (measured by total equity to total assets ratio) and corporate profitability (measured by Return on Equity: ROE). The study has also found that capital structure (measured by total liabilities to total assets ratio) is positively and statistically significantly associated with bank's profitability (using Return on Equity as a proxy: ROE).

The findings show that external and internal capital structure determinants have difference effects on banks' profitability. Additionally, our results show that bank size has significant impact on corporate profitability for Saudi Islamic banks. The study provides several implications for banks' managers, regulators and market participants.

Keywords: *Corporate Finance; Capital Structure; Islamic Banks; Corporate Performance.*